ملخص

أحد أهم الممارسات الطبية الحديثة على الجسم البشري هي ما يعرف (بعمليات التلقيح الإنجابي) بنوعيه التلقيح الداخلي الذي يتم داخل رحم الزوجة ولا خلاف عليه، والتلقيح الخارجي الذي يتم بتخصيب البويضة بماء الزوج في أنبوب خاص بهذا الغرض من أجل أعادة حقن البويضة المخصبة في رحم الزوجة، وهو ما أنشأ الخلاف بسبب صورته غير الشرعية من وجهة النظر الإسلامية ، لاسيما ما يتعلق بالتلقيح من دون رضى أحد أطراف العلاقة الزوجة أو التلقيح بماء غير ماء الزوج ، وإنَّ مسألة التلقيح الإنجابي قد أثارت الكثير من المشكلات لأنها تمس المجتمع مباشرة، لما يشتمله التلقيح من عناصر أهمها الأمشاج و اللقائح فهي تَعد اللقاحات منتجات بشرية وجزء من الجسم البشري ولا تزال المشاكل الشرعية والقانونية والاجتماعية تدور حول موضوع التلقيح الإنجابي فيما يخص بمساءلة الطبيب جزائياً عن الخطأ الذي ينشأ عند إجراء عملية التلقيح ، وما يمكن أن ينتج عنها من جرائم تدخل في إطار التلقيح ،كجرائم الزنى وجرائم الاغتصاب وجرائم إجهاض الأجنة المخصبة، وإن هنالك صوراً غير شرعية لعمليات التلقيح من وجهة النظر الإسلامية لاسيما ما يتعلق بالرحم المستأجر ،والاستنساخ البشري ،وتحديد جنس الجنين كلها صوراً غير مشروعة ،وأيضاً فيما يتعلق باستخدام اللقائح أو الأجنة المخصبة لأغراض المتاجرة وتحقيق الربح المادي مع القصور التشريعي الواضح عند معظم الدول العربية في إطار عمليات التلقيح ، الأمر الذي يلزم علينا السعي الى دعوة المشرع العراقي عن طريق سلطته التشريعية الى إيجاد نص قانوني خاص ينظم عمليات التلقيح ويبين التجريم والعقاب والإجراءات لاسيما وإن عمليات التلقيح تجرى في العراق منذ سنوات ليست بالقليلة ،الأمر الذي أدى الى انتشار مراكز إجراء عمليات التلقيح بكثرة وبصورة تستدعي الحاجه في الإسراع الى تشريع قانون يعمل على حل هذه المشكلة، ويناقش البحث أهم التساؤلات الأتية : ماهي الصور الصحيحة والمشروعة شرعاً وقانوناً لإجراء التلقيح؟ومتى تنهض مسؤولية الطبيب عن الخطأ في عمليات التلقيح لاسيما في حالة عدم رضى أحد الزوجين ؟وماهي الجرائم التي تقع نتيجة خطأ الطبيب ؟ويجب الإشارة هنا الى مسألة إثبات نسب المولود عن طريق التلقيح بصورة مماثلة لإنجاب الولد في إطار علاقة جنسية طبيعية.